مراجعـــات

الدكتور حامد ربيع ، **التعاون العربي والسياسة البترولية**
(مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧١) .

يصدر المؤلف كتابه بسؤال يشغل ذهن كل عربي: ما هو مستقبل القارة العربية،خاصة ازاء اوضاع ما بعد نكسة يونية ١٩٦٧ ؟ ثم ينطلق من حقيقة بترولية هامة هي أن البترول العربي احد عناصر الموقف الدولي الذي يسيطر على منطقة الشرق الاوسط ، فينطلق من هذه الحقيقة ليتساءل : « كيف يمكن ان يتحول هذا المتغير (البترول) الى احد مظاهر القوة في الموقف السياسي المرتبط بمستقبل هذه المنطقة » ؟ . ان البترول هو أحد تطبيقات العمل العربي الموحد . من هذه الحقيقة الاخيرة يستطرد مؤلف الكتاب لبيان كيف أن مشاكل السيطرة على بترول الشرق الاوسط تكون الخلفية الاستراتيجية لحقيقة الصراع الدائر . ففي خطاب من ابا ايبان وهو يجيب على سؤال لمبعوث الامم المتحدة جونار يارنج عن مدلول ذلك الذي تقصده اسرائيل باقامة صلح مع البلاد العربية : «الصلح يعني اولا وقبل كل شيء اقامة علاقات اقتصادية متبادلة مع الدول المجاورة بقصد استغلال الثروات الطبيعية للمنطقة » .

وينتقل المؤلف بعد ذلك للتعريف بمدلول السياسة الموحدة ، وما يطلق عليه التعدد الدرجي ــ أي ان السياسة الموحدة لها درجات ، وباخضاع ذلك كله للدراسة والتساؤل ، نستطيع ان نحدد النموذج الذي يجب أن تخضع له السياسة البترولية العربية الموحدة . ويبين الكاتب بعد ذلك صورا من التناقض المصلحي بين الدول العربية في مجال البترول تمكنت الاحتكارات العالمية من خلقها وتعميقها مع الظروف المتجددة . والكاتب هنا يتعرض لاثر اقفال قناة السويس ــ على سبيل المثال ــ كمصدر لتعميق هذا التعارض والتناقض المصلحي . فمثلا : اشتداد الاقبال على البترول الليبي والجزائري .

نصل من ذلك الى ضرورات العمل على بناء سياسة بترولية عربية موحدة : أ ــ مواجهة السوق العالمية للبترول . ب ــ « المخاطر الحالية والتي تهدد باحداث انفصال نهائي اقتصادي وبالتبعية في الامد غير القصير سياسي بل وحضاري في المنطقة العربية بين منطقة شرق وغرب اسرائيل ». ج ــ متابعة التطور العالمي المعاصر من حيث اتجاهه نحو اقامة تكتلات اقتصادية او مناطق متكاملة . د ــ ان كل دولة عربية مصدرة للبترول لها مصلحة في اقامة صناعات بتروكيمائية محلية . والسبيل لذلك هو ضمان سوق مقفلة تتوفر بناء على سياسة تفضيل معينة وتعاون جمركي كامل . هـ ــ ان نزول اسرائيل كعامل منافس في مجال الاستغلال البترولي بالمنطقة لا يمكن مواجهته بدون تكتل وتنسيق عربي .

ثم يتساءل الكاتب مرة اخرى أين موضع القارة العربية من التطورات الاخيرة بالنسبة للتكتلات الاقتصادية ؟ يجمع كل من تعرض لهذا الموضوع ، عدوا أو صديقا ، أن أمل المجتمع العربي الوحيد في أن يرتفع بمستواه وان يحقق لنفسه وضعا اقتصاديا محترما هو في ان يحقق تكتلا اقتصاديا كاملا وحقيقيا . والاثار السياسية المترتبة على مثل تلك الوحدة واضحة. فهي وحدها سوف تسمح بمواجهة السيطرة البريطانية على منطقة الخليج وبعض اجزاء الجزيرة العربية . وهي وحدها سوف تحد من الاطماع الايرانية والتهديدات العديدة بالنسبة للجزء الشرقي من القارة العربية (بما فيها بعض مناطق العراق) . وهي أيضا وحدها التي تستطيع ان تشل الوجود الاسرائيلي في المنطقة .

وبعد أن يتعرض الكاتب لابعاد التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية وتوطين العائدات البترولية